

كتلة الأحرار: الصدر لم يجمد نشاطات جيش المهدي

بغداد / متابعة المدى

إصدار قرار بشأنه". وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد قال في تصريح سابق بسبب الجرائم التي ارتكبت، او ربما ارتكبت من قبل اشخاص يدعون انتماءهم لجيش المهدي،

فررت الاعمال العسكرية للجيش بلواء (يوم العهد) فقط". ونظم جيش المهدي استعراضا عسكريا كبيرا في 26 ايار/مايو الماضي، عقب تهديد مقتدى الصدر في التاسع من نيسان/ابريل بانسحاب تلك القوات من البلاد.

من جانب اخر أعلنت كتلة الأحرار عن إطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، فيما أكدت أنها جمعت حتى الآن توقيع مائة نائب.

وقالت النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري في حديث صحفي إن الكتلة الصدرية في مجلس النواب نظمت حملة لجمع التوقيعات للمطالبة بمنع التواجد العسكري الأمريكي وحضر دخول الدبلوماسيين الأميركيين إلى البرلمان، مبيحة أن "الطلب سيقدّم لهيئة رئاسة مجلس النواب للموافقة عليه".

وأضافت الدوري أن "مجلس النواب له حصانة وسيادة تحتم عدم السماح بدخول القوات الأميركية إليه وتجوّاهم في أروقتهم والإطّلاع على ما يدور فيه". مشيرة إلى أن "الكتلة جمعت حتى الآن توقيع مائة نائب وموظف".

وتابعت الدوري أن "حملة جمع التوقيعات تشهده إقبالا كبيرا"، لافتة إلى أن أعضاء مجلس النواب الموقعين على الطلب سيقدّمون مؤتمرا صحافيا قريبا ليعبروا فيه عن رفضهم لدخول القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين إلى مبنى البرلمان وإصدار قرار وقانون يمنهم من ذلك.

وأشارت الدوري إلى أن "من يريد أن يلتقيهم فليكن ولكن في مكان آخر بعيدا عن البرلمان". وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد، في 12 تموز الجاري، أن قوات بلاده تنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلبي، في 25 حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب. في المقابل، أعلن التيار الصدري في 28 حزيران الماضي، أنه سيرفض أي قرار يتخذها البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدّد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية

على العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق طلب حكومي. ووقع العراق والولايات المتحدة، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والشركات الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية وديبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاه من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني 2008 على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى 31 كانون الأول من العام 2011 الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في 30 حزيران 2009 الماضي.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".



الفتلاوي تهدد بإعلان أسماء الكتل التي رفضت حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات

بغداد / المدى

هددت عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي، أمس الأربعاء، بإعلان أسماء الكتل السياسية التي رفضت طرح التصويت على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات.

وتهمت الفتلاوي أمس الأول الثلاثاء رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بوقوفه بالضد من استجواب المفوضية وعرقلة طرح طلب حجب الثقة على التصويت من خلال حالة طلب حجب الثقة إلى رؤساء الكتل السياسية للبت به بدلا من طرح الموضوع على مجلس النواب بصورة مباشرة.

وقالت الفتلاوي والتي تولت مسؤولية استجواب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حديث لوسائل الإعلام، "سأعلن عن أسماء الكتل السياسية التي رفضت من إجراء عملية تصويت على حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات"، مبيحة أن "هناك مصالح سياسية لدى بعض الجهات من قرار التصويت لحجب الثقة عن المفوضية".

واستكمل مجلس النواب في الثلاثين من الشهر الماضي استجواب المفوضية العليا للانتخابات بطلب من عضو

انتقد بيان صدر عن مكتب الجمهورية التصريحات التي أدلت بها سوية محمود زنتكة إلى وسائل الإعلام، ونقل بيان صدر عن وحصلت المدى على نسخة منه، والذي جاء فيه "نشرت وسائل اعلام مختلفة تصريحات أدلت بها الأنسة سوية محمود زنتكة التي قدمت استقالتها من عملها وكيالة وزارة التجارة.. ونود أن نبين أن مجمل ما جاء في هذه التصريحات يفقد المصداقية والأمانة، حيث سأقت مبررات ودواعي لاستقالتها لا صحة لها ولا صلة بأي شكل بالاستقالة".

وأضاف إن "قرار الأنسة سوية محمود بالاستقالة كان احتجاجا على قرار المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بعدم الموافقة على ترشيحها لمنصب وزير التجارة وترشيح الوزير الحالي بدلا عنها، وذلك لتقاعث الإحتجاج الوطني الذي كان وراء ترشيحها لمنصب وكيل الوزارة".

وحدثت الفتلاوي في حديثها عن ترشيحها لمنصب وزيرة التجارة ووزير الصناعة وغير مقبولة فإنها لم ترجع بذلك إلى رئيس الجمهورية ولا إلى جهتها الحزبية التي رشحتها، وتصرفت بطريقة شخصية تقتصر على السلوك المعروف عن الاتحاديين وإلى الانضباط ومرعاة تقاليد العمل".

وتابع البيان "كما نؤكد هنا أن رئيس الوزراء لا صلة له بأسباب الاستقالة ودواعيها، ذلك بخلاف ما نكرته تصريحاتها للإعلام، وقد وافق دولته على الاستقالة بعد مداولة مع رئيس الجمهورية".

وكانت وكالة وزارة التجارة أعلنت استقالتها امس بسبب ما أسمته تلافي الإحراج لرئيس الجمهورية جلال طلماني بعد ان طلب منه رئيس الوزراء نوري المالكي شخصيا إبعاده عن منصبها كونها تشكلت عامل خطر على دولته.

وقالت زنتكة في مؤتمر صحفي عقده أمس الأربعاء وحضره مر اسل المدى، انه بعد مرور أكثر من سبع سنوات من التحدي والعمل الشاق والمحافظه على المال العام بكل امانة وإخلاص، لم أستطع أن أكون بالمستوى الذي تمنيت له عدم وجود دعم حقيقي للكفاءات وغياب دورها بالكامل في عملية إصلاح المؤسسات الحكومية، معلنة استقالتها أمام مجلس النواب لتلبية لرغبة رئيس الوزراء.

وأضافت سوية: لعدم قيامي بإدارة التعاقدات والملف الغذائي بشكل خاص منذ التحاقها بها، في هذه الوزارة رغم خبرتها الطويلة في هذا المجال المتشغل بالإشراف الغذائي وأساليب وقواعد بيع التجارة الدولية، وذلك لعدم استعداد الوزراء السابقين الإعتناء على إليات صحية في إدارة هذا الملف المهم في الحياة اليومية للمواطن رغم مناقشاتنا معهم ولكن بدون جدوى الا بعد التصاق الوزير الحالي في نشاط الماضي بعد التأكد بان لديه نية صادقة بتصحيح المسار ومعالجة الإحتجاجات، وأنه على استعداد لإعطاء دور رئيسي لكوادر الوزارة، مشيرة إلى أنه تمت المبادرة بتقديم العون والمساعدة الفنية لضمان النهوض ببدء الوزارة وتوفير البنية الملائمة للعمل وخلال انتهاء مهلة الـ 10 يوم للعمل الحكومي، وكان هناك تقييم جيد للوزارة مقارنة ببقية الوزارات رغم تراكم المشاكل ووجود معوقات جذرية لحد الآن.

وطالبت زنتكة بضرورة استنك هذه الوزارة بهدف ترضية بعض الكتل أخلاقيا، بعد أن تم تعيينه ضمن الأوامر الدوائية من رئيس الوزراء دون أية مراعاة للنسب، مقدمة اعتذارها إلى موظفي الوزارة لعدم إيفائها بوعودها ببناء شقق سكنية عن طريق الاستثمار والذي كان من المأمّل أن تعقد مؤتمرا لطرح الفرص الاستثمارية لبناء الشقق قبل نهاية الشهر الحالي "على غرار المؤتمر الذي عقدها في الشهر الماضي لبناء المولات والمعارض".

وأضافت "أنا لم نتهاون في تصفية المسدين رغم خطورة الموقف خصوصا في فك شبكات المافيات في مجال الفساد المظلم خلال هذه الفترة لذلك لم تكن مرغوبين من قبل بعض المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الوزراء"، فضلا عن وجود ضغوطات مورست فعلا على الوزير الحالي بهدف إبعادنا عن الوزارة ولكن كان له دور كبير في التصدي لهذه الضغوطات بالاستفسار وطرح الأسئلة، إلى أن وصلت لحالة عدم تمكنه وحده الصمود أمام هذه الضغوطات، لافتة إلى أنها بدورها لا تستطيع تحميله أكثر من طاقته فضلا عن عدم استعدادها للبقاء في حكومة لا تريد خيرا لمواطنيها والرغبة الانتقامية من النزيهين وأصحاب الكفآت.

ونكرت زنتكة أنها ستترك هذه الوزارة بهدف ترضية بعض الكتل السياسية خصوصا الكتلة التي ينتمي إليها الوزير السابق صفاء الدين الصافي لتصورهم الخاطي أنه باستبعادنا سوف تغلق ملفات معينة، مبيحة أن تركها هذه الوزارة جاء تلافيا لأحراج رئيس الجمهورية بعد أن طلب منه رئيس الوزراء شخصيا إبعادنا عن منصبنا لأننا تشكلت عامل خطر على دولته.

وحملت وكالة الوزارة المستقلة مجلس النواب مسؤولية حماية موظفي وزارة التجارة، حيث أظهر أغلب الموظفين اعلى درجات الالتزام والأخلاص خلال هذه المدة القليلة الماضية لتحصين والنهوض ببدء وزارتهم، محذرة مما وصفته (شرو) المفتش العام في وزارة التجارة لأن لديه أساليب (شيطانية) لإجباط عناصر كفاءة في الوزارة وتنمية الفساد بجميع أشكاله.

مجلس النواب عن دولة القانون حنان الفتلاوي، وشهدت الجلسة انتقادا من غالبية الكتل السياسية للإجابات التي تقدمت بها المفوضية لأسئلة المستجوبة، خصوصا الجزء المتعلق بالجبهة المسؤولة عن إدخال نتائج الانتخابات الكترونيا في مركز إدخال البيانات بعد التأكيد أن الأمم المتحدة هي من كانت تقوم بذلك الدور.

وأوضحت الفتلاوي أن "الغرض من شكفي لأسماء الكتل التي رفضت التصويت على حجب الثقة عن المفوضية هو إطلاع الشارع العراقي عن الكتل التي تقف وراء الفساد في البلاد".

وعرضت المستجوبة حنان الفتلاوي وثائق وأدلة قالت إنها تدن المفوضية بملفات فساد مالي وإداري إلى جانب عدم التزام مجلس المفوضين بالأنظمة القانونية المتبعة لإطلاع الشارع العراقي عن الكتل التي تقف وراء الفساد في البلاد".

من جانبه قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

وزاد بالقول "نحن بانتظار ان يتم تعديل قانون مجالس محافظات الاقليم خلال الاسبوع المقبل، ولكن في حال عدم تعديله خلال الاسبوع المقبل، فمن المحتمل ان يتعذر علينا اجراء الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/اكتوبر المقبل، عاد ذلك فان مسؤولي البرلمان وحكومة الاقليم لا يمانعون تأجيل الانتخابات لعدة اسابيع".

وأشار الحيدري إلى أنه "في حال سحب الثقة من مفوضية الانتخابات، فلن يتم إجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان".

من جانبه، قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية اذا سحب مجلس النواب العراقي الثقة عن المفوضية، فلن تجرى انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، فيما اعرب مسؤول آخر في المفوضية عن اعتقاده ان عدم تعديل قانون انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان في البرلمان من شأنه

ان يحمل مخاطر من عدم إجراء الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

وأوضح فرج الحيدري في تصريح صحفي أن "المفوضية أنهت جميع استعداداتها لإجراء انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان، وتم تأمين اول منحة بقيمة 3 مليارات دينار عراقي، من قبل حكومة كردستان عن طريق المصرف لإجراء الانتخابات".

رجل دين مسيحي يحث المسيحيين "بقوة" على البقاء في العراق

بغداد / متابعة المدى

جدد رئيس أساقفة كركوك للكلدان المطران لويس ساكو أمس الأربعاء مطالبته مسيحيي العراق بعدم ترك البلاد، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه برغم الهجمات التي تعرضت لها الطائفة المسيحية مؤخرا فإن هناك الكثير للتعامل مع المسلمين بفرح عظيم في القدس الذي تم وشجاعة".

وقال "لا نستطيع أن نكون معزولين، لا يمكن أن نعيش وحدنا. العزلة هي الموت البطيء. لا بد من الحصار. يتعين أن نتجدد الحياة والنمو من خلال الحوار".

وأضاف ساكو "الدليل واضح. لقد شارك المسلمون بفرح عظيم في القدس الذي تم

بعد افتتاح الكنيسة (قبل نحو اسبوع)، لقد صلى الجميع من أجل السلام في كركوك وفي كل العراق".

ووفق إحصائيات فإن عدد المسيحيين في العراق، الذين يمثلون ثلاث طوائف رئيسية هم الكلدان والسريان والآشوريون، كان يقدر قبل عام 2003 بنحو مليون ونصف

مليون نسمة، لكن الرقم تناقص حاليا إلى نحو 700 ألف نسمة.

وكانت جهات مسيحية عديدة طالبت مؤخرا بالموافقة على إقامة محافظة خاصة بالمسيحيين في سهل نينوى بينما دعت جهات أخرى المسيحيين إلى مغادرة البلاد حفاظا على حياتهم.



يقول محللون إن مطالبات المسيحيين بإقامة محافظة خاصة بهم جاءت بعد سلسلة الهجمات التي استهدفتم في الموصل وبغداد، ويقول بعضهم إن إنشاء محافظة مسيحية على البقاء في العراق ويسهم في عودة من هاجر إلى مناطق أخرى.